

منفصلا افظا مرادج العطف واوجبه تعصبهم وقد نصبت تعريفا وكلف منقده
 وهو كان ناقصة فيقول تامة وقد سويته عن ما كنت تكتب يكون فقال ابن
 ولاد سويته وقول المرفوع والنجيب ان نصبه ان نصبه ان نصبه ان لم يصل الفعل
 كما زادنا صلاحي فان لم ينجح مع وجوبه وتبين معنى تعلقه به وبمعنى ان
 الكثرة لانه في الحياض من معنى طعن باهتار العمل من مثل هذا الثالث
 بالاسم الى العطف والمفعول خمسة اشياء احدها ان يندفع او لا يندفع
 ويجوز ان يندفع على المفعول ثمة وذلك شيان احدهما ان يندفع او لا يندفع
 وذلك وكل رجل وصبيته والرجال واعضاءها والاشياء مما يحركها هذا قول
 المتأخرين والآخرين في هذا الموضع بل انما فعل وجوز ان يندفع نصبه على ما قبل
 ما قبل الواو انه حله متى ما كان جريما والسنة وكل رجل كان في وضعية والآخرين
 ان يندفع الواو جلة غير منضمة متعلقين فيقولون اننا علم وما لك والمعين
 بذلك ويوصل على ان نصب العلم اليه **الثاني** ما يجب فيه ان يندفع
 ولا يجوز فيه العطف وذلك ان تقدم الواو حيلة اسمية او فعلية شريطة على الفعل
 وحيل الواو يندفع بمجرور او مفعول يندفع بغيره في ذلك وما مثل ان
 وزيد ما صنعت وابلك فيصنع نصبه هنا على المفعول ثمة ولا يجوز ان يندفع
 لانه في الاخرى الضرورية والمنفعة في الاسئلة وكان منضمة في الجارية في اللام
 وشانها وما كان ذلك وزيدا او تقدمه راجس متوقفا على الواو اي ما شئت
 وملا سكر زيدا او لا يندفع زيدا كما نرى عليه سويته قال ابو حنيفة في قوله
 ابرا الصانع وهذا انما يندفع الا على بلان عدسيه متعلق ثمة وتقدمه بالاشياء
 بمفردة متوقفا به لا يندفع الا ثمة وقال ابن بزيان في قوله المقد فعله وهو ليس
 المتقد بل هو يتقدم **الثالث** ما يتبع فيه العطف مع جواز النصب وذلك ان يكون
 المجرور في العبارة السابقة ظاهرا او ضميرا يرجع منفصلا عن ما شئت عن يده وزيد
 وما شئت وزيد فالظن بزيد في الاول ورفع في الثاني لان العطف وهو العمل
 ويجوز فيه العطف متوقفا ثمة ومنفعة فعل المتأخرين فانما يجب وزيد بالاسم قال
 واما انت والسرير في مثلت وجمع ما انت وزيد وكلف انتا وزيد وكلف انتا
 وقدمت من بزيد قال سيبويه ايمانا كنت وزيدا وكلف يكون وقصة من ترشد
 ما كنت وكلفه يقعان هنا كثيرا انتهى قال الفارسي وضعه وكان مع المفعول ثمة
 لان الناقصة لا تعمل هنا كلف خالد وزيدا واختاروه السديين وقال ابن
 الاصمعي انما الناقصة وانما فعل هنا فكيف خبرها وزيد ما خبرها والاسم
 في تقدم سويته ثم ما كنت ومع كلف يكون كذلك فعن سيبويه وانما كنت
 السريان موعود متوقفة ولو عمل على ورد المربع على سيبويه وقال صلح على منها
 الماضي والمستقبل وتامة افظا مرادج اظن بزيد على المرء وقال ابن بزيان لا
 ما قدره سيبويه لان ما دخلها تعمل العطف المازكارا ويقال ان كل عليه مخالطة

قيل

او كذا

زيد

زيدا ولا يصح ما انتا وزيد اذ لم يقع منه ذلك وما يجوز انما شئت واستقر
 دون ما لم يقع وتكتب لغيره المستنهام واما كلف فعلى ما شئت استقر والمعين
 يكون اذا وقع كذا اي على ما يكون والمستنهام ان يكون من المنصب **الرابع** ما
 يتبعه ايضا الفصح مع جواز العطف وذلك ان ينجح شروطا العطف لكن خلافه فوات
 العمية المنقوذة نحو ما تقدمت بالمتكدر والمعين وما يجهل المتكدر والنجيب اجمع الذي
 ومع العلم بان المنصب بين مراد المتكدر والمعين والمنصب بين المراد المتكدر والمعين
 من جهة الفصح فكلوا اسم وتبطلت مكانا لكتبتين بل العطف وكذا اذا كان منصبا
 حسن بحيث العطف لكنه يوجب ان يكتف في المعنى وتبين على العطف وان العطف
 ويكون اعم من ذلك فلا بد للمنقود فان لم يصلح الفعل للسلط على المحمودة انتع
 العطف عن الجاهل وماذا نصب على العمية واما العطف في الصانع في قوله ابراهيم
 وشرا بكره جواز ان يعمل وشرا بكره كقولنا ان اجمع المنصب الما امرنا في كده وموفا
 فاما ان يعمل معقولا ثمة او متوقفا باهتيا معددا ومتكدر شيوا الما امرنا في كده وموفا
 معقولا او متوقفا ما عطفه ما عطفه فان لم ينجح في الحالة ثمة من موعود الراعيين
 الما امرنا والمنتع المفعول ثمة انما كلفه وزيد وما شئت لان ينجح
 عن صالح العمل لا المفعول موضع الواو في صالح عهده وكلف وذهب جماعة منهم
 ابو حنيفة واما ضمير او يوحدها بالضمير والما في وا المنة الى جوار العطف على الواو
 فنظيرها لعل ما نصبه بالسلط به على الصانع طعن واختاره الخليلي في قوله
 العطف ما يجوز في الافراد مائة كلفه خيرا ولما نصبت زجج من يستن **الخامس**
 ما يجوز فيه العطف والمفعول ثمة قبل السئلة وذلك اذا كان من نصيب المفعول
 فكل من نصبت انتا وابلك ونحو ما شئت والما على او رفع وما شئت او رجع
 عليك نعت لزم وامراة ونفسه بقره وذلك في قوله تعالى طين على ارض
 لا يظهر في العطف في ذلك والما على جازان والفرق بينهما من جهة الموزان المعقولة
 فيهم من ان يكون في حين واحدة وان العطف وجازان والفرق بينهما من جهة الموزان المعقولة
 ان يندفع في قوله سيبويه بيوت الامثلة وكلمة منقوذة المفعول ثمة لا يكون الا
 مع التاميل **السادس** وقيل ان خبر جواز العطف واوجبه ان كسبا ان اذا رجع موعود المفعول
 ثمة جريما ثمة او حال طالب ما قبله موزان زيد ومرا متوقفا جازا لزم العطف
 موقفا او يجوز عطف الما لانه لما قبله ان يندفع موزان زيد ومرا متوقفا جازا لزم
 وا لفظيا لثمة منه بدن وضع ذلك بالثمة في واوجبه المطابفة للاول قال ارجان
 وايماء فخصنا لانا بآب المفعول ثمة بان يندفع في الما الموزان في قوله سيبويه فلا يندفع
 ان يقدم على اجازة من نصبت اليه الاشياء من الما **السابع** المستحق للمواضع بالاسم
 وا حدوا على ما شئت الا فاذا فان كان نصبه فعمل وا لم يندفع جود ذلك وقال
 الكوفي سيبويه ان يندفع افعليه مع ما جردها بلام مستان ورايستين عمل فان
 صدقوا لشئ منه فله مع الما لانه مع سقو لهما لا يكون معه جود ذلك ولما

قال الواو
على